

قام بجولة في إدارة المحاكمات العسكرية التابعة لقطاع الشؤون القانونية العلي: تطوير العمل وتجسيد روح المسؤولية لتحقيق المنظومة الأمنية المتكاملة

وتعاونه المستمر مع جميع قطاعات الوزارة الأمر الذي يجسد روح المسؤولية وتحقيق المنظومة الأمنية المتكاملة.

رافق وزير الداخلية خلال الجولة عدد من الوكلاء المساعدين المختصين وكان في استقباله الوكيل المساعد لقطاع الشؤون القانونية اللواء ماجد الماجد والوكيل المساعد لشؤون الخدمات المساندة بالإنابة اللواء عبدالله الهاجري ومدير عام الشؤون القانونية العميد صلاح الشطي وقيادات قطاع الشؤون القانونية.



■ وزير الداخلية في إدارة المحاكمات العسكرية

قام وزير الداخلية الشيخ نasser العلي أمس الأول بزيارة إلى إدارة المحاكمات العسكرية التابعة لقطاع الشؤون القانونية. وذكرته الإدارة العامة للعلاقات والإعلام الأمني بالوزارة في بيان لها أن وزير الداخلية استمع إلى شرح مفصل عن إدارة المحاكمات العسكرية وطبيعة عملها وآلية سير العمل فيها وإجراءات ومراحل التحقيق وتنفيذ العقوبة.

وأثنى على جهود إدارة المحاكمات العسكرية في تحقيق العدالة العسكرية بين منتسبي

وزارة الداخلية وإعطاء كل ذي حق حقه. ووضع الحلول السريعة لها مشيداً بالدور المهم وأبدي بعض

خلال استقباله رئيسها وأعضاءها

اليقوب: دعم كامل لمطالب «نقابة التربية» وإنهاء المشاكل التي يعاني منها معلمو وموظفو الوزارة

العازمي: إنجاز الوظائف الإشرافية بشفافيه ومكافأة مشرفي المختبرات وعدم النقل التعسفي للموظفين

وزارة التربية د. اليقوب دعمه الكامل لمطالب النقابة وإصدار القرارات اللازمة لإنهاء المشاكل التي يعاني منها معلمي وموظفي التربية بما يساهم في زيادة تطوير العملية التعليمية لخدمة وطننا الحبيب.

وأشاد د. اليقوب بجهود النقابة والدور الذي تقوم به وكذلك بدور جميع المعلمين وموظفي التربية بمختلف مسمياتهم في انطلاق العام الدراسي حضورياً وإيضاً جهودهم المقدرة خلال أزمة كورونا.

وفي ختام المقابلة وجه رئيس النقابة صالح العازمي شكر وكيل وزارة التربية د. علي اليقوب مؤكداً أهمية التواصل بين القيادات النقابية ومسؤولي الوزارة لتذليل أي عقبات أمام المعلمين والموظفين وحفظ حقوقهم.



■ اليقوب خلال استقباله رئيس وأعضاء نقابة التربية

مذكرة النقل. وتابع العازمي " طالبنا من وكيل الوزارة كذلك بأن يتم تعيين عدد ٢ رؤساء أقسام في كل مادة دراسية في كل مدرسة لحفظ حقوقه في الترقى الوظيفي لمنصب مدير مساعد وحقوقه المالية وكسب الخبرة من الأقدمية وتسكين الشواغر من داخل المنطقة.

وأضافت العازمي أيضاً أن مطالب النقابة تضمنت " تحديد شروط مدة البقاء بالانتظار سنة من تاريخ نتائج المقابلة لرؤساء الأقسام المواد الدراسية كحد أقصى.

ومن جانبه أعلن وكيل

العازمي ضرورة استثناءهم من البصمة لينسني لهم القيام بواجباتهم ومتابعة أعمالهم الميدانية. وأكد أن مطالب النقابة ضمت كذلك مكافأة مشرفي المختبرات والتي تضمنها قرار رقم 16 لسنة 2019 والتي صرفت لجميع المسميات المتضمنة بالقرار إلا مشرف مختبرات.

وشددت النقابة في مطالبتها على عدم نقل الموظفين الإداريين تعسفياً بدون الرغبة وإن كان الموظف مخالفاً يتم إحالة المخالفة للشؤون القانونية للفصل بالموضوع وأن كان لمصلحة العمل تذكر الأسباب في

لمن اجتاز الاختبار وموعد المقابلة تسهيلات لهم عن مراجعة إدارة التنسيق وتحقيق مبدأ العدالة و الشفافية. وفيما يخص الوظائف الإشرافية كذلك قال العازمي " أكدنا أنه يجب أن تتم مقابلات الوظائف الإشرافية في المناطق التعليمية وضرورة إصدار قرار بتشكيل لجنة مشتركة من مختلف المناطق التعليمية وذلك لحداية اللجنة ليكون النجاح في تلك المقابلات دون طعون.

وفيما يخص الموجهين الفنيين في قطاع التنمية التربوية والأنشطة أكد

استقبل وكيل وزارة التربية الدكتور علي اليقوب في مكتبه صباح أمس الاثنين وفد نقابة العاملين بالوزارة برئاسة رئيس النقابة صالح الحليبي العازمي.

وأعلن رئيس نقابة العاملين بوزارة التربية صالح العازمي أن وفد النقابة عرض على الوكيل اليقوب عدداً من المطالبات المستحقة للعاملين في وزارة التربية وفي مقدمتها: كادر الوظائف التربوية المساندة للعاملين بالمجالات المرتبطة بمهنة التعليم والخدمات التربوية ممن لم يشملهم الكادر وهم "شؤون الطلبة - البحوث التربوية والمناهج".

وأوضح أنه قد تم تضمين هذه الوظائف في قرار مجلس الخدمة المدنية رقم 15 لسنة 2010.

وتابع العازمي عن مطالب النقابة " كذلك منح مكافأة خاصة للعاملين بالادارات "ديوان عام الوزارة- المناطق التعليمية- التعليم الخاص- التعليم الديني" لتشجيع الكوادر الوطنية على الاستمرار والانخراط في وزارة التربية وعدم النزوح منها.

وأضاف قائلًا " طالبنا بضرورة وضع برنامج واضح على موقع وزارة التربية لمعرفة دور قوائم الانتظار للوظائف الإشرافية

بناء على تكليف سمو أمير البلاد رؤساء السلطات الثلاث يواصلون اجتماعاتهم لإنجاز ملف العفو



■ جانب من اجتماع رؤساء السلطات الثلاث في قصر السيف

ولليوم الثاني على التوالي، وبناء على تكليف سمو أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد عقد في قصر السيف صباح أمس اجتماع ضم رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ورئيس المجلس الأعلى للقضاء ورئيس محكمة التمييز المستشار أحمد العجيل ورئيس مجلس الوزراء بالإنابة ووزير الدفاع الشيخ حمد الجابر.

وكان صاحب السمو قد كلف رؤساء السلطات الثلاث باقتراح الضوابط والشروط للعفو عن بعض أبناء الكويت الحكوميين بقضايا، خلال فترات ماضية تمهيدا لاستصدار مرسوم العفو. تجدر الإشارة إلى أن رؤساء السلطات الثلاث يسابقون الزمن، لإنجاز التكليف السامي.

استمع إلى شرح مفصل حول الآلية المستخدمة الشائع تفقد إجراءات التخصيص

على «جنوب سعد العبدالله» الإسكاني



■ جانب من جولة الوزير

إدارة خدمة المواطن على ضرورة إنجاز معاملات المواطنين وتسريع وتيرة العمل بما يحقق التقدم في الأداء الوظيفي ويحقق الرضا التام من المواطنين أصحاب الطلبات الإسكانية. في الوقت ذاته، أشادت فاطمة نقي بأداء جميع الموظفين العاملين في كافة إدارات المؤسسة وقطاعاتها المختلفة ودورهم الأساسي في انجاح عملية التخصيص وإنجاز المعاملات وفق الإجراءات المطلوبة.

وتفقد سير العمل في عملية تخصيص المواطنين على قسائم جنوب سعد العبدالله. والتقى الوزير الشايع بالقياديين والإداريين والموظفين واستمع إلى شرح مفصل حول آلية التخصيص على جنوب سعد العبدالله بدءاً من منصة المؤسسة وحتى زيارة المواطنين المشمولين للتخصيص إلى مبنى المؤسسة خلال الفترة المسائية. وشدد خلال حديثه مع القياديين والإداريين في

قام وزير الدولة لشؤون البلدية ووزير الدولة لشؤون الإسكان والتطوير العمراني شايع الشايع أمس الأول بزيارة إدارة خدمة المواطن بالمؤسسة العامة للرعاية السكنية بحضور نائب المدير العام لشؤون الطلبات والتخصيص فاطمة نقي ونائب المدير العام لرعاية المعلومات وأمينية العوضي ونائب المدير العام لشؤون العلاقات العامة والتطوير عمر الرويح

«القوى العاملة»: استئناف إصدار سمات الدخول وتصاريح وأذونات العمل



■ القوى العاملة

أصدرت الهيئة العامة للقوى العاملة أمس الاثنين تعميماً للقطاعات والإدارات المختصة فيها بمعاودة إصدار سمات الدخول للعمل وإصدار تصاريح وأذونات العمل وفقاً للإجراءات المعتادة والمعمول بها لدى الهيئة قبل قيام الحكومة باتخاذ إجراءاتها لمواجهة جائحة كورونا المستجد.

وقالت الهيئة في بيان صحفي إن الهيئة أصدرت هذا التعميم بناء على التعليمات الصادرة أخيراً من مجلس الوزراء بشأن عودة إصدار سمات الدخول لدولة الكويت بكافة أنواعها عن طريق الجهات المعنية. وأضافت أنه سيتم معاودة إصدار سمات

الدخول وتصاريح العمل عبر بوابات الخدمات الإلكترونية للهيئة سواء ببوابة النماذج الإلكترونية أم عن طريق خدمة "أسهل" وهي خدمة إلكترونية تقدمها الهيئة لتسهيل إجراءات استخدام واستخدام المعاملة لأصحاب الأعمال وتخليص كافة المعاملات إلكترونياً.

وذكرت أنه يشترط لإصدار سمات الدخول وتصاريح وأذونات العمل استفتاء العامل المستقدم من الخارج التحصينات المعتمدة لدى دولة الكويت باللقاح المضاد لفيروس كورونا للمعالة المستقدمة مع ضرورة الالتزام باشتراطات السلطات الصحية.

وحفظ كرامة المواطنين والمقيمين ، لافتاً إلى أن هذا الأمر يتطلب شراكات الجهات العامة والخاصة ، إلى جانب أبناء الوطن ، معتبراً أن ملاحظتنا للمخالفين يأتي في إطار المحافظة على مصلحة وطننا ومصلحة أبنائنا ممن استسهلوا كسر القوانين وهيبته لتحقيق أجنداتهم الشخصية.

وكشف الخالد عن إخلاء 16 عقار بالكامل من العمالة الوافدة والمتكدسة في بنيد القار وبيات جاهزاً للهدم.

وفي نهاية الجولة أعرب الخالد عن شكره وتقديره لجميع ملاك العقارات لتعاونهم واستجاباتهم السريعة لنداءتنا لهم ، كما أتوجه بالشكر إلى فريق عمل المحافظة بالبلدية ووزارة الكهرباء ، الذين بذلوا جهوداً بذوية لتحقيق رؤيتنا في عاصمة بلا مخالفات .



■ من جولة محافظ العاصمة

سنعلن عنها في قادم الايام. وأضاف ان القوانين وجدت للمحافظة على أمن الوطن وإزدهاره

وغيرها من المخالفات التي تشكل انتهاكا للقوانين والانظمة ، والان نستعد الى الانتقال للمرحلة الثانية

أعلن محافظ العاصمة الشيخ طلال الخالد عن القضاء على جميع مخالفات البناء الجسيمة وإخلائها من العمالة الوافدة والمتكدسة في بنيد القار .

وقال الخالد خلال الجولة التفقدية التي قام بها صباح اليوم إلى منطقة بنيد القار ، ورافقه بها رئيس فريق طوارئ بلدية العاصمة زيد العذري ، وأعضاء الفريق إلى جانب عدد من مسؤولي ديوان عام المحافظة " نحن على مشارف الانتهاء من المرحلة الأولى من خطة عمل المحافظة ونستعد للانتقال والبدء في المرحلة الثانية و سيتم الإعلان عنها قريباً ، والحمد لله تمكنا بالشراكة مع بعض الجهات المسؤولة من القضاء على جميع المخالفات الجسيمة التي تعددت حول العمالة الوافدة المكدسة ، ومخالفات البناء ، والتعدي على الأملاك العامة